وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

واقع الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الخام (أوابك)

بحث مقدم
إلى مجلس قسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة القادسية
وهي كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

من قبل الطلب
محمد حزوير محمد الزاملي

إشراف
أ.م. د باقر كرجي الجبوري

1438 هـ

2017 م

وان ليس للإنسان إلا ما سعى (39) وان سعيه سوف يرى (40) ثم يجزيه

الجزاء الأوفى (41)

سورة النجم

الإهداء

إلى الذي لا تشرق الشمس إلا من مشارقه . . .ولا تغيب عنه إلا وهي تبتهل . . .إلى بدئي وخاتمتي . . .إلى العراق . . . إلى مرفأ الأوجاع أجمعها . . .

إلى الذي في العلياء يرقبني . . . . .حزني عليك طويل كشجر الحور لأني لست بجوارك . . . الى ابي يرحمه الله

إلى ملهمة الصبر . . .إلى صانعة الأحلام والأيام المشرقة . . .إلى رائحة الدفء . . . إلى منجم العمر الذي فيه سأكتمل . . . .إليك يا أمي

إلى قمر ليالي . . . . . .إلى حامينا من نزخات المطر . . . . . .إلى الأمان إلى المأوى . . . . . إلى إخوتي

إلى النور . . . .إلى أجراس الميلاد . . . .إلى أجمل الأغاني . . . . . .وإلى اللهيب حين تضئ . . . .إلى أخواتي

هذا ما استطيع أن أهديكم إياه في الوقت الحاضر . . . . . .

شكر وتقدير

الحمد لله الملك العظيم المنفرد بالعز والإرادة والتدبير على نعمه الواسعة التي غمرني بها رغم تقصيري الشديد، فبفضله تعالى كانت اكبر الصعوبات تذلل. والصلاة والسلام على نبي الرحمة أبا القاسم محمد صلى الله عليه وعلى اله وسلم .

بعد إكمال بحثي لا يسعني إلا أن أتوجه بالامتنان والتقدير لأستاذي الرائع الدكتور باقر كرجي مشكورا لما قدمه من توجيه ونصح ومعلومات اعتز بها إلى أخر مسيرتي العلمية .

ولا بد أن أسجل شكري وتقديري الى عماده كليه الإدارة والاقتصاد والى رئاسة قسم الاقتصاد الدكتورة امل وكافة الأساتذة . شكرا لهم .

وببالغ الاعتزاز أتقدم بالامتنان لإخواني وزملائي في الدراسة المساندتهم لي طيلة الفترة الدراسية .

الباحث

المقدمة

يحتل النفط مركزا مهما بين مصادر الطاقة، كونه يعد حجر الزاوية في العملية الاقتصادية لأغلب الدول المنتجة للنفط كما يعد العنصر الأهم لاقتصاديات الدول الصناعية المستهلكة، إذ اثبت وبجدارة أي (النفط) إلى اليوم انه المحرك الرئيس لعجلة التطور الاقتصادي لتلك البلدان.

لقد اختلفت صناعة النفط اليوم عما كانت عليه في العقود المنصرمة، حيث مرت هذه الصناعة بعدة مراحل وتطورات على كافة صعدها السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية، لكن ما يميز تلك المراحل هو ارتباط القرار النفطي بالقرار السياسي بالدرجة الأساس فضلا عن القرار الاقتصادي.

إن دراسة منظمة كالأوابك يقع كل البلدان الأساسية فيها تحت لواء منظمة اكبر ألا وهي الأوبك ربما يدفع بالدراسة إلى الاشمل، لكن اتجاه البحث الحالي في هذه الرسالة هو دراسة التطلع العربي في التعاون المشترك، وان إدخال دول دون المستوى المطلوب للإنتاج أو الاحتياطي النفطي في منظمة اوابك يؤكد على إن هناك بادرة حقيقية للتعاون العربي المشترك.

لقد مر التاريخ النفطي للدول النفطية ولاسيما تطور العلاقة مابين المنتجين والمستهلكين أي (تطور صيغ الاستثمار النفطي) بعدة مراحل منذ اكتشاف النفط وحتى الوقت الحاضر، إذ تجلت المرحلة الأولى بسيطرة الدول الرأسمالية (مرحلة الاستعمار) على منابع النفط فضلا عن السيطرة على كل العمليات من إنتاج وتصدير وتكرير وغيرها حتى ظهور النزعة القومية التحررية للبلدان النفطية، وظهور منظمات مختصة بإدارة الثروة النفطية وطنيا التي دعمت لاحقا بقوانين التأميم والاتجاه نحو سيطرة مالكي ثروة النفط وتغير مواقع السيطرة، حيث ظهرت أول بادرة لذلك في استخدام النفط كسلاح في أهم معارك الدول العربية على الساحة الدولية، ومن ثم جاءت المرحلة التي اتجهت فيها البلدان العربية المصدرة للنفط نحو استثمار النفط من اجل إدارة عملية التنمية الناشئة في بلدانها وحتى الوقت الحاضر.

أولا – أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تطرح الواقع والأفاق وأهم التحديات التي تواجه قطاع النفط في الدول العربية . ومدى تأثير هذا القطاع على الأداء الاقتصادي وارتباطه بالهيكل العام للاقتصاد العربي.

ثانيا– مشكلة البحث:

من خلال دراسة الواقع النفطي تبرز هناك عدة تحديات تواجه تلك البلدان التي تتمثل بظهور متغيرات دولية تحكم العالم الاقتصادي بقيادة العولمة، وصعوبة مواجهة تلك المتغيرات بسبب اختلاف مستويات نمو القوى الإنتاجية في معظم الأقطار الأعضاء، فضلا عن اختلاف نظم التعاقد الاستثمارية مع المفروضة من الشركات الدولية.

ثالثا – هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- دراسة البعد التاريخي لاقتصاديات الدول الأعضاء في اوابك على صعيد الاستثمار النفطي وتأثير شركات النفط الدولية على القرارات الاستثمارية لتلك المنظمة.
- دراسة الواقع النفطي للأقطار الأعضاء وبيان أهمية النفط ودوره في اقتصاديات تلك البلدان.
- رؤية استشرافية للاستثمار النفطي في دول اوابك.
- بيان أهم التحديات التي تواجهه مع إعطاء نظرة مستقبلية لاستثمار نفطه.

رابعا – فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أن معظم صيغ وأنماط الاستثمارات النفطية مع منظمة الاقطار العربية لدول اوابك هي مجحفة بحقوق ومصالح هذه الأقطار العربية ومما يحتم إعادة النظر في هذه الأنماط والتوصل إلى صيغ أخرى تلبي المصالح الوطنية لتلك الأقطار العربية،

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي للاستثمار النفطي وأنواعه

إن كيفية استغلال الثروة النفطية واستثمارها بالشكل الذي يتعاظم مع قيمة هذا المورد تعد من القضايا الرئيسة في الصناعة النفطية. فلقد كان ومازال شكل التعاقد النفطي ذا تأثير بالغ في إحداث التغيرات الهيكلية للبلدان الممتلكة للمورد ولغرض توضيح المفاهيم الرئيسة للاستثمار وأنواعه فقد قسم المبحث إلى ما يأتي:

المطلب الأول – مدخل تعريفي للاستثمار وأنواعه.

المطلب الثاني – الإطار النظري لاستثمار المورد الناضب.

المطلب الثالث – نظم الاستثمار النفطي.

المطلب الأول– مدخل تعريفي للاستثمار وأنواعه:

اولا– تعريف الاستثمار:

يعد الاستثمار بشكل عام جزءاً رئيساً من تيار الدخل، وذلك لأن التغيرات في الاستثمار هي التي تسبب الرواج والكساد، ولذلك فإن الاستثمار هو العامل الرئيس في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير، والسبب الرئيس للنمو الاقتصادي في المدى الطويل لذا حظي هذا الموضوع بالاهتمام منذ مدة طويلة وتناولت دوافعه ومحدداته أدبيات متعددة منذ ظهور الفكر الكلاسيكي وما زال التنظير مستمراً في هذا الاتجاه، كونه يعد المفتاح الرئيس للتنمية الاقتصادية وأحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية.

فقد عرف الاستثمار على انه "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بغية زيادة الطاقة الإنتاجية" وعرف أيضا بأنه "الإنفاق على الإضافات الجديدة إلى السلع الإنتاجية بأنواعها، كالمواد الأولية والمكائن والآلات والمعامل ودور السكن والمخزون السلعي، وغيرها مما يشكل جزءا من الثروة الوطنية"[1]،

لقد حاول العديد من الاقتصاديين التميز بين أنواع مختلفة من الاستثمار والتي تعددت وتباينت وفقا لطبيعة الهدف أو الجهة القائمة بعملية الاستثمار، ويمكن أن يصنف الاستثمار وفق التبويبات الآتية:

---

[1]- ستار جبار خليل ،أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ،مجلة بحوث الوطن العربي،الجامعة المستنصرية،العدد 15، ألسنه 2004.

(التبويب الجغرافي)، (التبويب من حيث هدف الاستثمار)، (التبويب من حيث مدة الاستثمار)، (التبويب حسب طبيعة الاستثمار)، وأخيرا(التبويب من زاوية الأصل محل الاستثمار).

1- التبويب الجغرافي للاستثمار:

تقسم مجالات الاستثمار من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية وأخرى خارجية:

- **الاستثمار المحلي(الوطني):** ويعني به توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها.
- **الاستثمار الخارجي (الأجنبي):** يقصد به كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر، حيث يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه، وبصيغة أخرى" هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"[1]،

2- التبويب من زاوية الأصل محل الاستثمار : ويقسم إلى..

- **استثمارات حقيقية (اقتصادية):** هو استثمار يترتب عليه حيازة أصل مادي ملموس (حقيقي) مثل الآلات والمباني والذهب وغيرها من السلع،
- **الاستثمارات المالية:** توظيف الأموال في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والاذونات البنكية وشهادات الإيداع.

3- التبويب حسب الهدف من الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات وفق هذا التبويب إلى استثمارات توسعية وأخرى استراتيجية:

- **استثمارات توسعية:** إن الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية، فمثلا تقوم المؤسسة بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج عن طريق خفض التكلفة للوحدة المنتجة، والذي يؤدي في النهاية إلى استثمار توسعي.
- **استثمارات استراتيجية:** يهدف هذا الصنف من الاستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع.

---

[1] - جيل برتان ،الاستثمار الدولي ،ترجمة علي مقلد و علي زيعور ،ط 2 ، منشورات عويدات ، بيروت 1982،ص7.

4-التبويب حسب مدة الاستثمار:

يصنف الاستثمار بهذا التبويب إلى :

- **استثمارات قصيرة الأجل:** تمثل استثمارات يقل اجلها عن ثلاث سنوات وتشمل أوراق مالية وسندات قصيرة الأجل، وتتيح الأوراق المالية قصيرة الأجل تحقيق فوائد توفر قدر اقل من العائدات على المدى الطويل، وتبقى ميزتها في التقلب المحدود لأسعارها.
- **استثمارات متوسطة الأجل:** يتم انجاز هذا الصنف من الاستثمارات في مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على سبع سنوات.
- **استثمارات طويلة الأجل:** وتكون طويلة نسبيا بالمقارنة مع النوعين السابقين من الاستثمار، حيث تتراوح المدة بين السبع سنوات وأكثر.

5-التبويب حسب طبيعة الاستثمار: ويقسم إلى...

- **الاستثمار المادي:** يعبر هذا الصنف من الاستثمار عن موجودات المؤسسة من أصول مادية ملموسة كالعقارات والآلات والمعدات المستعملة في النشاط الاقتصادي.
- **الاستثمار البشري:** ويصطلح على هذا النوع من الاستثمار أيضا بـ(رأس المال البشري)، اذ أن التوسع في رأس المال المادي يجب أن يواكب تنمية الكفاءات التي لها القدرة على تشغيل الاستثمارات الجديدة ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب(رأس المال البشري) [1].

ويمكن أن نستنتج مما ورد أعلاه: أن الاستثمار النفطي يأخذ اغلب الإشكال من الاستثمارات التي مر ذكرها سابقا ويزيد عليها كونه سلعة استراتيجية تصاغ منها القوانين وليس العكس.

المطلب الثاني- الإطار النظري لاستثمار المورد الناضب:

لا يمكن الحديث عن الاستغلال الأمثل للنفط ما لم تكن هناك معرفة بنظرية الموارد الناضبة، لأن اقتصاديات الموارد الناضبة تختلف – كل الاختلاف – عن اقتصاديات السلع التي يمكن للإنسان أن يصنعها سواء من ناحية شروط توازن السوق أو تحديد الكمية المنتجة أو تحديد السعر أو تحديد خط مسار سير الأسعار والإنتاج معا على مرور الزمن أو الفرق بين النتائج التي تؤدي اليها السوق في حالة التنافس أو حالة الاحتكار، لان المورد الناضب (هبة الخالق) وإنتاج السلعة التقليدية (من صنع البشر).

---

[1]- افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني،1988، ص 92.

أولا- نظرية المورد الناضب[1]:

ظهرت هذه النظرية عام 1931 في دورية (Journal of Political Economics) على يد الاقتصادي هارولد هوتلنك، وتطرقت النظرية حول معرفة الحد الفاصل بين تعريف الاستثمار من الناحية المالية ومن الناحية الاقتصادية. وبقيت مهملة حتى العام 1973(عام صدمة النفط الأولى)، ومن أسباب إهمال النظرية:

- تم نشر المقالة في بداية الثلاثينيات حيث كانت الأنظار متجه نحو أحداث أزمة الكساد العظيم.
- كانت مكتوبة بصيغ رياضية لم تكن مألوفة حينها.
- تميزت الفترة الممتدة من 1927–1968 باكتشافات ضخمة في منطقة الخليج العربي وفي العالم، حيث صرف النظر مؤقتا عن أن البترول مورد نادر وخاضع لعملية النضوب.

وقد ردت النظرية على التساؤل الاتي : (هل أن بقاء النفط في باطن الأرض أجدى أم استخراجه واستثمار إيراداته أجدى)؟

ثانيا- الاستثمار الرشيد في الحقول النفطية:

الاستثمار الرشيد نابع من كون المورد ناضبا أولا وغير متجدد، إذ ينبغي الاستثمار الأمثل له والاهتمام بالتفاصيل الفنية والاقتصادية عند التفكير في حفر بئر في أي حقل.

ويعرف الاستثمار الرشيد بانه ((النظام الذي يحفر بموجبه الحقل وبأقل عدد من الآبار التي تضمن الوتائر المعطاة لاستخراج النفط والغاز، والذي يضمن عائد عالي من النفط مع اصغر رأس مال مستثمر في الحقل و اقل تكلفة لاستخراج النفط))، وهناك طريقتان لاستثمار الحقل النفطي:

1- الاستثمار من أعلى إلى أسفل :

تستغل في هذا النظام الطبقة المنتجة العليا أولا ثم الطبقات السفلى (يتم حفر الآبار على أعماق غير كبيرة نسبيا)، أن مثل هذه الوتيرة تعد بطيئة لاستثمار الحقول النفطية بحيث لا تسمح بالزيادة السريعة لاستخراج النفط في المساحة المعينة، وفي الوقت الحاضر لا تستخدم عملية الاستثمار من الأعلى إلى الأسفل.

---

[1] - أنور أبو العلا هارولد هوتلنك واقتصاديات البترول، استعراض أطروحة دكتوراه منشورة ،متوفر على الرابط الاتي:http://twsyat.net/forum/sho wthread.php?t=45769

2- الاستثمار من الأسفل إلى الأعلى[1]:

يبدأ استثمار الحقل من الطبقة السفلى وهي الطبقة التي تسمى بطبقة الارتكاز، أو الطبقة القاعدية، حيث يتم حفر الآبار بأعماق في متناول الاستغلال ذي الإنتاجية العالية، وينبغي أن تكون هذه الطبقة ذات إنتاجية عالية وان تكون مساحتها قد اكتشفت بطريقة جيدة بما فيه الكفاية، وأن تكون مجهزة تماما للاستثمار.

المطلب الثالث- نظم الاستثمار النفطي :

يقصد بالعقد النفطي - " إطار قانوني يتم بموجبه استثمار الثروة النفطية في مكان وزمان معينين من قبل طرف أو عدة أطراف، سواء أكان بصورة فردية أو جماعية ولقد تعددت صيغ وعقود الاستثمار للنفط واختبرت عبر تاريخها مجموعة من المراحل ابتداء بعقود الامتياز ومرورا بالمشاركة والمقاولة فالاستثمار الوطني المباشر، ويمكن إجمال الأنظمة النفطية للتعاقد التي مرت بها الصناعة النفطية الدولية ومنذ بداياتها في القرن التاسع عشر وحسب تسلسلها التاريخي وكالاتي:

1- عقد الامتيازات النفطية(التقليدي) .

2- عقد مناصفة الأرباح .

3- عقد المقاولة النفطية.

4- عقد الاستثمار الوطني المباشر .

5- عقد المشاركة النفطية والتملك الكلي.

لم تتوقف عملية التطوير لأشكال وصيغ الاستثمار بل استمرت وظهرت أنماط جديدة للعقود قامت الوزارات النفطية التابعة للدول المالكة للنفط بتطويرها وصياغتها والتي تعد التطور الطبيعي بالنسبة للاستثمار النفطي .

ولما تقدم من الصيغ الاستثمارية التي طرحت نرى أن الاستثمار الوطني المباشر(الذي جاء بُعيد التأميم) من انجح صيغ الاستثمار النفطي (بالرغم من الجدل الحاصل إلى الوقت الحاضر)، وذلك لان التأميم النفطي جاء بفوائد سياسية واقتصادية واجتماعية ، وما يهمنا هنا الجانب الاقتصادي ، إذ جاء التأميم النفطي لتحقيق

---

[1] - المصدر نفسه ، ص 95.

غايات مختلفة، ففي بعض البلدان كان ضرورة لضمان الحد من سيطرة شركات النفط الدولية، وضمان عدم استغلالها للشعب ووسيلة لإعادة الأعمار ، وعُد في بلاد أخرى وسيلة لتمكين المجتمع من الإشراف على القوى الاقتصادية، وإيجاد الوظائف للعاطلين.

أحدث التأميم تغييراً جوهرياً في نظرية الاحتكارات المطلقة على منابع النفط التي كانت تمثل علاقة بين طرفين: الأول يعني سيادة المحتكر المطلقة وسلطته في التصرف بالطرف الآخر، وهو الشيء محل الملكية، التي صارت تمثل علاقة بين ثلاثة أطراف هي: المجتمع والشيء محل الملكية والمالك.

وبذلك يكون التأميم النفطي هو أساس نظرية ملكية الدولة لصناعتها النفطية. ومع تزايد تدخل الدولة عن طريق مؤسساتها ظهرت ضرورات جديدة(قانونية واقتصادية)، دفعت إلى ضرورة تطوير القوانين الاقتصادية والمبادئ الحقوقية النافذة، وخاصة قوانين الالتزام والعقود والحقوق والواجبات في الجانب النفطي مع شركات النفط الدولية.

المبحث الثاني

شركات النفط الدولية والوطنية

تصنف الصناعة النفطية ضمن الصناعات ذات التركز الاحتكاري ، وذلك من واقع التحليل النظري والعملي لنماذج السوق، وكذلك من خلال سلوك شركات النفط الدولية، ويمكن القول إن الصناعة النفطية تقع ضمن سوق احتكار القلة، وهو السوق الذي يقع بين الاحتكار البحت وبين سوق المنافسة الاحتكارية.وتعد صناعة النفط أيضا من الصناعات العالمية وعالميتها لا تعني أنها مملوكة من قبل العالم وإنما هي صناعة تعمل على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تتغلغل في معظم أقطار العالم[1].ويهدف هذا المبحث إلى دراسة التطور التاريخي للشركات الدولية والوطنية وتغيير الاستراتيجيات التي اتبعتها. ولهذا الغرض فقد قسم المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول – نشأه وتطور الصناعة النفطية في ظل حكم الأخوات السبع.

المطلب الثاني– اتحاد احتكاري للشركات المستثمرة (دستور البترول–اتفاقية اكناكاريAknakari –الخط الأحمر red line).

المطلب الثالث – شركات النفط الوطنية.

المطلب الأول – نشأه وتطور الصناعة النفطية في ظل حكم الأخوات السبع :

أصبحت صناعة النفط خلال قرن واحد الأولى في العالم، حيث إن أعمال الحفر تجري اليوم على عمق يزيد على (4000 م)، وعمليات الضخ قائمة على قدم وساق في كافة أنحاء الكرة الأرضية وحتى تحت الدائرة القطبية، كما أن أكبر سفن العالم قد أصبحت الآن هي ناقلات النفط العملاقة.

وفي عام(1900)، كان النفط يؤمن اقل من(4%) من الاحتياجات العالمية للطاقة، أما اليوم فقد أضحى يغطي أكثر من(40%) منها، وعلى الرغم من الاتجاه نحو الطاقة البديلة وتقنين استهلاك النفط، إلا أن العالم مازال يحرق سنوياً نحو (3 مليارات طن) من المنتجات النفطية، التي تقوم(8 شركات) فقط بتقديم أكثر من نصف هذه الكمية[2].

ومن الجدير بالذكر إن ثماني من أغنى (10) شركات في العالم هي شركات بترولية، منها أربع شركات أمريكية، كما أن أقوى شركة على النطاق الدولي هي (أيكسون EXXON)، التي بلغ مجموع مبيعاتها 88.5

---

[1] - محمد الرميحي، مصدر سابق. ص 14.

[2] - جاك دولوناي، جان ميشيل شارلييه، الجانب الخفي من تاريخ البترول،ترجمة محمد سميح السيد،ط1987،1،ص2.

مليار دولار في عام 1983، والتي تضم 156000 مستخدم، منهم 12000 باحث موزعين على أكثر من 500 فرع في مائة بلد، وقد تجاوزت أرباح شركة (أيكسون) 4.9 مليار دولار سنة 1983، ومازالت (ايكسون)بعد اندماجها (ايكسون موبيل) أقوى شركة على النطاق الدولي حسب إحصائية 2006[1] .

يرجع تاريخ إنتاج النفط الحديث إلى منتصف القرن التاسع عشر وتحديدا في العام 1859، مع اكتشاف آبار تيتوسفيل النفطية في ولاية بنسلفانيا، وقد تميز تاريخ صناعة النفط ولمدة طويلة بسيطرة شركات النفط الأمريكية (إمبراطورية روكفلر John D. Rockefeller) ومجموعته ستنادراد اويل(Standard Oil) على سوق النفط الدولية، ذلك لان الولايات المتحدة كانت أول منتج ومستهلك للنفط في العالم .

أما في الطرف الأخر من العالم فقد ظهرت شركة بريطانية (شل Shell) وشركة هولندية (رويال دتشroyal Dutch).

وفي الشرق الأوسط فيعود تاريخ النفط إلى العام 1900 وذلك مع دخول مهندس المناجم الاسترالي (وليام دي اركيWilliam de Erkki) بعد حصوله على حقوق الامتياز من شاه إيران حينها.

لقد شهدت الولايات المتحدة عام 1911 تقسيم شركة (Standard Oil)إلى(34) قسما بقرار من القضاء الأمريكي وذلك لمخالفتها القانون الأمريكي المتعلق بحرية التجارة ومنع الاحتكار ، إن التوسع في الصناعة النفطية لم يكن مقتصرا على الشركات الأمريكية بل كانت هناك شركات أوربية (هولندية وبريطانية)

سيطرت على الصناعة النفطية ولمدة طويلة من الزمن وتحديدا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سبع شركات عالمية لقبت بـ(الأخوات السبع)وهي[2]:

1- ستنادرد اويل اوف نيوجرسي(اكسون موبيل){mobel Exxon} Stnadrad Oil of New Jersey.

2- شركة نفط تكساس(تكساكو)(texasco).

3- جولف(Gulf oil).

4- ستنادرد اويل اوف كاليفورنيا (سوكال) شيفرون حاليا (Standard Oil of California (Sokal) is Chevron).

5- موبيل اويل أو سوكوني (Mobil Oil or Sokony).

6- رويال دتش- شل(Royal Dutch Shell).

---

(1) - أهم الشركات الدولية المسيطرة على منابع النفط ، إحصائية 2006،متوفر على الرابط الاتي:
http://www.petrostrategies.org/Links/Worlds_Largest_Oil_and_Gas_Companies_Sites.htm

(2) - ميلافيج وبلوشار ،مصدر سابق،ص19.

7- برتش بترولم- بي بي- (British Petrolm)(bp).

وقد ظهرت مجموعة جديدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وتحديدا عام 1920 وهي المجموعة الفرنسية (C.F.P. - Companie Francaise du Petrole).وكذلك شركة ايطالية (E.N.I - ENTE Nazionele Idrocarbune)[1] .

المطلب الثاني- اتحاد احتكاري للشركات المستثمرة (دستور البترول-اتفاقية اكناكاري Aknakari -الخط الأحمر *red line):

عند نهاية الحرب العالمية الأولى كان العالم تحت سيطرة الدول المنتصرة عسكريا (بريطانيا وفرنسا)، وفي المقابل كانت الشركات الأمريكية حريصة على البحث عن منابع احتياطية أخرى للبترول ولاسيما بعد أزمة 1917 . 1918 التي أثبتت الأهمية الاستراتيجية لمنابع الإنتاج، وقد تعرضت الشركات الأمريكية لمنافسة شديدة من قبل (شركة شلshell)و(شركة انجلو إيرانيانAnglo Iranian)، وقد احتدم الصراع والمنافسة على نفط المكسيك وفنزويلا وبتاريخ 7 سبتمر1928 وقع الثلاثة الكبار(Stnadrad Oil of New Jersey) و(shell) و(Anglo Iranian) على وثيقة مهمة عرفت باتفاقية (اكناكاري Convention Aknakari)، والتي تعد دستور البترول حتى الوقت الحاضر، ولقد استطاعت الشركات منذ عشرينيات القرن الماضي عبر اتفاقية اكناكاري أن تكون اكبر تنظيم احتكاري نفطي عالمي يبسط نفوذه الكامل والمطلق على سوق النفط الدولية وقد تضمن الاتفاق مايأتي[2]:

- تقسيم مناطق الاستغلال والأسواق النفطية بين الشركات المستثمرة وتجميد المركز الدولي لها في علاقاتها مع بعضها البعض، (بمعنى أن لايتم توسعها في المستقبل إلا بنسب معينة على أساس مقدار أعمالها وقت إبرام الاتفاق).
- وضع طريقة لتحديد وتوحيد سعر النفط في العالم اجمع على أساس سعر نفط خليج المكسيك، دون مراعاة انخفاض تكاليف إنتاج النفط في الشرق الأوسط .

لقد بلغت سيطرة هذه الشركات الثمان حدا تكاد تكون فيه سيطرة شبه تامة على الصناعة النفطية في العالم حتى الخمسينيات من القرن الماضي، ولقد أنتجت هذه الشركات كل النفط الذي تم إنتاجه خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، ومن الملاحظ إن سلطة الشركات الكبرى انخفضت ابتداء من خمسينيات

---

[1] - محمد الرميحي، مصدر سابق. ص18.

[2] صلاح نعمان عيسى ،دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية ،مطبعة الإرشاد،بغداد1982،ص97.

[2] - يوسف حسن جواد، مصدر سابق، ص31.

القرن الماضي، وذلك بسبب ظهور الشركات المستقلة الصغيرة مثل(اوكسيدنتال، جيتي، اتلانتيك رجفيلد، اشلاند، امينو اويل)، وكذلك ظهور الشركات الوطنية للبلدان المنتجة للنفط (أوبك) عام 1960 [1]، الأمر الذي أدى إلى تغيير واضح في مناطق القوى الدولية في السبعينيات من القرن الماضي، ويمكن ملاحظة ذلك من حصص الملكية للشركات ومقدار انخفاضها إلى السبعينيات من القرن الماضي.

– الإجراءات التي اتبعتها الشركات الدولية قبل عام 1973:

كان من أهم المظاهر الإستراتيجية التي اتبعتها الشركات الدولية قبل 1973 ماياتي:

- حرصت الشركات الدولية على فرض سيطرة شبه تامة على العرض العالمي من النفط تتماشى مع ظروف الطلب العالمي، وذلك في تحقيقها لدرجة عالية من التكامل الرأسي في عملياتها الإنتاجية التي تشتمل أساسا على النقل والإنتاج والتكرير والتسويق.
- التحكم بالتطور التكنولوجي النفطي.

لقد بلغت سيطرة الشركات لعام 1953 نسب مرتفعة جدا:

– الإجراءات التي اتبعتها الشركات الدولية بعد عام 1973:

أمام الحركة الهائلة التي اجتاحت الشرق الأوسط والمطالبة بإزالة الاستعمار الاقتصادي ومع موجة التأميمات النفطية التي ولدتها أزمة النظام الاستعماري الجديد، والأنواع الجديدة من الاتفاقيات، أمام كل هذا وجدت الشركات نفسها مضطرة لإعادة النظر في استراتيجيتها بالمنطقة والتكيف مع التحولات الجارية فيها .

لقد تغير الوضع وفقدت الشركات الدولية جانبا كبيرا من النفط، نظرا لسيطرة الدول صاحبة الثروة على منابع النفط، وبذلك حرمت هذه الشركات من عمليات الإنتاج ولو بشكل جزئي بعد تأميم صناعة النفط وبعد ظهور منظمة أوبك على الساحة الدولية والنفطية، وللتخفيف من حدة سيطرة منظمة أوبك على صناعة النفط وللحفاظ على دور كبير في هذه الصناعة من قبل الشركات الكبرى ومواجهتا للظروف الجديدة فقد تغيرت إستراتيجية تلك الشركات ورسمت ملامح الاستراتيجية باتجاهات جديدة منها [2]:

- التوسع في عمليات البحث عن البترول داخل الدول الصناعية وخارجها.
- البحث عن بدائل للطاقة بدعم من حكوماتها.
- توسيع عملية شراء البترول الخام من السوق الفورية(لزيادة الاحتياطي).

---

[1] ـ ميلافيج وبلوشار، مصدر سابق،ص11.
[2] – المصدر السابق ،ص37.

- إقامة مشاريع مشتركة مع أوبك.
- القيام بعمليات الاندماج لحماية نفسها في ظل الأوضاع الجديدة*.

المطلب الثالث – شركات النفط الوطنية:

دام نظام الامتيازات النفطية التقليدية مدة طويلة من الزمن، إلا أن التطورات التي حصلت في مطلع السبعينيات في صناعة النفط الدولية ابتداء بالتوقيع على اتفاقية طرابلس بتاريخ 20 مارس 1971 التي رفعت بموجبها الأسعار المعلنة للنفط الليبي مع احتساب السعر الجديد ابتداء من سنة 1965 وبتاريخ رجعي. حيث نصت الاتفاقية أن تتم الزيادة بمقدار 2 سنتا لكل درجة كثافة فوق الأربعين وتنخفض إلى 1.5 سنت لكل درجة كثافة تحت الأربعين بدلا مما كان معمول به سابقا وهو 2 سنتا لكل درجة كثافة أكثر وأقل من الأربعين.

وفي اتفاقية "طهران" بتاريخ 14 فبراير 1971م قررت الدول الأعضاء رفع الأسعار المعلنة لنفط الخليج بمقدار35 سنتا لكل برميل نفط، واستحداث نظام جديد لاحتساب فروقات الكثافة و ذلك بزيادة تصاعدية قيمتها نصف سنت لكل برميل تتراوح كثافته بين 30–40 درجة حسب مواصفات معهد البترول الأمريكي. كما جاءت اتفاقية جنيف الأولى **1972** التي رفعت أسعار النفط الخام ، التي كانت السبب الرئيسي في تزايد عوائد الأقطار النفطية إلى **(14.2)** مليار دولار ، وبذلك انتزعت أوبك حق تسعير النفط من شركات النفط الدولية وتقرير الأسعار بصورة منفردة في عام 1973.

قد أدى ذلك كله إلى تغيرات جذرية في النظام الاستثماري لشركات النفط الدولية، اذ حلت حكومات البلدان النفطية محل الشركات الدولية في ملكية وإدارة الصناعة النفطية، ويمكن القول إن تأميم نفط المكسيك عام 1938 وتأميم النفط الايراني1952، كان له اثر مهم في إضعاف نظام الامتيازات النفطية وبعد ذلك بدأت شركات أرامكو وشركة الكويت والشركة الوطنية الإيرانية بتدويل نشاطاتها التكريرية، بل إن النشاطات التكريرية لسعودي أرامكو تنمو على الصعيد الدولي بسرعة أكبر من نموها على الصعيد المحلي، وقد ضاعفت على الأقل طاقاتها التكريرية الدولية منذ العام 1993 من 0.32 مليون برميل في اليوم إلى 0.76 مليون برميل يوميا من خلال مشاريع مشتركة، وبذلت في أوائل التسعينيات جهودا قوية لتطوير مشاريع مشتركة في مجال التكرير مع شركات محلية في اليابان وكوريا وتايلندا والفلبين[2].

لقد مرت البلدان النفطية بعدة مراحل التي توجت بتحرير الصناعة النفطية ولكن بشكل متدرج.

---

[2]-فاليري مارسيل، جون ف.ميتشل،عمالقة النفط؛ شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط:متوفر على الرابط الآتيhttp://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb150990-112483&search=books

ويلاحظ ان شركات النفط الوطنية العربية قد تأسست في المدة الواقعة بين 1960–1975 ويرجع ذلك الى ان البلدان العربية مع الدول النفطية الأخرى قد قامت بخطوات عملية في الحد من سيطرة الشركات الدولية المحتكرة وذلك عن طريق تأسيس منظمات تحكم الثروة الكامنة في بلدانها كما الحال في منظمة الاوبك 1960،ومنظمة الاوابك 1968، ويعد ذلك انتصار سياسي واقتصادي في نفس الوقت فكما هو معروف ان تلك البلدان كانت تعاني من اوضاع متردية في البطالة والمستوى المعيشي للفرد.

المبحث الثالث

واقع الاستثمار النفطي في منظمة اوابك.

تمهيد:

إن إنشاء منظمة خاصة بإدارة النفط العربي كان ضرورة استراتيجية وأداة تحقيق الأهداف المعبرة عن مصالح الدول العربية الاقتصادية، يسعى هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على واقع الاستثمار النفطي لمنظمة اوابك ولهذا الغرض فقد قسم المبحث على المطالب الآتية:

المطلب الأول- تأسيس وأهداف منظمة اوابك.

المطلب الثاني- صناعة النفط في ظل العولمة.

المطلب الثالث- مستقبل الاستثمار النفطي في منظمة أوابك واهم التحديدات.

المطلب الأول- تأسيس وأهداف منظمة اوابك:

يمكن تعريف "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) على إنها: "منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين البلدان المنتجة للنفط والمصدرة له وتهدف إلى التعاون فيما بينها وتوحيد جهودها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، وللاستفادة من مواردها وإمكاناتها لإقامة المشاريع المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي المشترك.

اتفقت كل من السعودية وليبيا والكويت على إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وتم التوقيع على ميثاقها في بيروت في 9-كانون الثاني-1968-ولقد اختيرت الكويت مقرا للمنظمة، ومنذ قيام المنظمة وحتى عام 1982 ارتفع عدد أعضاء المنظمة من 3 أقطار إلى 11 قطرا مصدر للبترول، (الإمارات1970- البحرين1970- الجزائر 1970- السعودية1968- سوريا1972- العراق1972- قطر 1970- الكويت1968- ليبيا1968- مصر 1973-تونس1982)[1].

يكمن الهدف الرئيس لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) في قيام تعاون ما بين أعضائها في مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والبترولية منها على وجه التحديد، وكذلك في توحيد الجهود لوصول النفط

---

[1]- عبد القادر معاشو،الاوابك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي،يصدر عن المنظمة،الكويت1982. ص25.

إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ولكي تحقق المنظمة أهدافها فقد شرعت بتحديد الوسائل الكفيلة بذلك وهي:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في البلدان الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإقامة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء الذين تتوافر فيهم إمكانية ذلك.
- تحقيق التعاون التام بين الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية.

المطلب الثاني- صناعة النفط في ظل العولمة:

((*أولئك الذين يحطون من سمعة العولمة غالبا ما يتجاهلون منافعها، ولكن أنصار العولمة إن كانوا شيئا فأنهم لم يكونوا متوازنين ألبته*)) جوزيف ستكلتز

أولا- مفهوم العولمة:

يتضح مفهوم العولمة عن طريق مؤسساتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي العالمي كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية، والعولمة لفظ حديث لمفهوم قديم في الظروف المهيأة له عبر الحقب الزمنية السابقة، وهو من المفردات الحديثة التي تم إدخالها في القاموس التي أصبحت من ابرز الظواهر في التطور العالمي وعلى جميع الصعد .

ويظهر الأدب الاقتصادي عدة أراء حول تحديد مفهومها وذلك على النحو الاتي:

- ويعرف **(Barber)** "العولمة" على أنها (الحتميات الأربع التي تشكل ديناميكية عالم الغرب، وهي حتمية السوق وحتمية الموارد وحتمية المعلومات وحتمية البيئة التي تسهم جميعاً في تصغير العالم والحد من بروز الحدود القومية) .
- وبتعريف أكثر شمولا على إنها توجه إيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات في الاقتصاد، وعلى فكرة الديمقراطية في البعد السياسي، وعلى مفهوم الحرية والمساواة المطلقة في البعد الاجتماعي والأخلاقي[1].

[1]- إبراهيم ناصر، العولمة مقاومة واستثمار، مجلة البيان، 2001، العدد، ص 117.

أما على المستوى المؤسسي الدولي فتعرف العولمة بحسب مفهوم صندوق النقد الدولي بأنها ((تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود وكذلك التدفقات الرأسمالية الدولية من خلال حركة ومدى انتشار التكنولوجيا)) .

ويبرز مفهوم العولمة من الناحية الاقتصادية على انه نظام اقتصادي رأسمالي عالمي جديد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في الاقتصاديات المحلية.

لقد برزت العولمة الاقتصادية مع الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث لجأت الدول لحماية منتجاتها من خلال التعريفات الجمركية وتقييد إيراداتها في مقابل لجوئها إلى البحث عن طريقة تمكن سلعها من الوصول إلى الأسواق مما أدى إلى البحث عن حل دولي.

لقد دعمت العولمة النظام الرأسمالي عن طريق تحقيق التكامل والاندماج غير المسبوقين، والعمل على تحقيق وفورات تؤهل المشاريع على العمل في نطاق شديد الاتساع[1]، وذلك من خلال تقديم منتجات جديدة وواسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة مع استخدام نظم تسويق فورية وعلى جميع المستويات خاصة مع انتشار نظم التجارة الالكترونية والشراء والتعامل عن بعد وكذلك اعتماد نظم استثمار متطورة في العنصر البشري[2].

ثانيا–العولمة والنفط:

تشمل العولمة مختلف القطاعات الاقتصادية لكن لا يحدث ذلك بصورة متماثلة، إنما يتحقق بدرجات وصيغ وأشكال مختلفة، وينبغي دراسة الخصوصية القطاعية والتاريخية حتى يتم إدراك معنى العولمة وتأثيرها على القطاع أو الصناعة، وبالحديث عن الصناعة النفطية ومن الناحية التاريخية فقد كانت الولايات المتحدة من الدول الأولى في استثمار النفط وإنتاجه وتصديره في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، إلى أن أصبحت عاجزة عن إنتاج النفط بتراجع احتياطيها ومخزونها النفطي، وأصبحت شركاتها في أمس الحاجة للحصول على مصادر أخرى للنفط، وهذا ما دفع الشركات إلى التوسع الخارجي فضلا عن الأسباب المتعلقة بالهيمنة الاستعمارية التقليدية في المنطقة وظهور الشركات الأمريكية العملاقة على عدة مراحل تاريخية منذ بدايات القرن العشرين وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحدد وقتها بما يعرف بالتمركز القطاعي(الأحادي) في صناعة النفط الدولية وبشكل خاص في المنطقة العربية.

أن ما يميز صناعة النفط أنها صناعة احتكارية لكن ليس بشكل مطلق، بل احتكار قلة لمجموعة الشركات والأقطاب الكبرى التي يأتي في مقابلها الشركات المستقلة الصغيرة وهذه الأخيرة ساهمت إلى جانب نضال الدول المنتجة في تفكيك نظام الامتيازات النفطية، وقبل العام 1973 وبعد الحرب العالمية الثانية كان يلاحظ

---

[1]- لطيف العبيدي ،العولمة في الفكر السياسي المعاصر ،مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد(6-7)1999،ص 52.

[2]- عادل سماره،في النفط والامبريالية والعولمة القطرية،مركز المشرق العامل في الدراسات الثقافية والتنموية-رام الله- أب 2006 متوفر على الرابط الاتي.http://www.kanaa nonline.org/artices/00006.pdf

(*)- للمزيد راجع الفصل الأول المبحث الثاني من البحث.

تعزز دور النفط في الصناعة الأمريكية كما تعزز في الصناعة والاقتصاد الدوليين بشكل عام حيث كانت الأخوات السبع تهيمن على ثلاث أخماس الإنتاج العالمي. ولقد حدثت تغييرات بعد (1973) انخفضت على أثرها حصة هذه الشركات إلى ثلثي الإنتاج العالمي .

وتتضح انعكاسات العولمة على قطاع النفط بما تقوم به شركات النفط المتعددة الجنسية والتي تعد احد اذرع العولمة من عمليات اندماج لتلافي ضعف السيطرة على صناعة النفط بعد العام 1973، كذلك لا يمكن إغفال تأثير العولمة على أسعار النفط فما حدث في التسعينيات من القرن الماضي من انخفاض لأسعار النفط إلى اقل من 20$ وما تبعه من تأثير على الدول المصدرة ومن ثم ارتفاعه حاجز 130$ وتأثيره على الدول المستوردة والذي يعد من أهم أثار وانعكاسات المتغيرات العالمية التي تحدثها العولمة، لذا فان هناك تحدي نفطي قائم على ساحة التطور التكنولوجي والسياسي والاقتصادي يتفاقم بزيادة حاجات العالم ولاسيما الولايات المتحدة لسد حاجاتها من النفط، وقد ظهر الدور العسكري جليا والذي يعد من أدوات العولمة ومن قبلها أداة للرأسمالية ليضمن تدفق النفط إلى كل الدول الرأسمالية الصناعية، وبالتأكيد إن هذه التأثيرات والانعكاسات تؤثر على قائمة طويلة من الدول المنتجة للنفط وفي مقدمتها الدول العربية المصدرة للنفط[1].

فضلا عما مضى من تأثير للعولمة على أسعار النفط فان هناك أسباب أخرى هي:

1- العوامل الاقتصادية: تتمثل في زيادة الطلب على النفط في الصين والهند وانخفاض الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة واستراتيجية دول "أوبك" وتصريحات مسئوليها.

2- العوامل السياسية: تتمثل في الاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوتر العلاقات بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط العالمية المستثمرة في فنزويلا، وتفجير الأنابيب والمنشآت النفطية في العراق وتوتر العلاقات بين إيران والدول الغربية بسبب برنامج إيران النووي.

3- العوامل الطبيعية: تشمل الأعاصير الموسمية في خليج المكسيك والأعاصير الرملية في العراق والأعاصير الشتوية في بحر الشمال والأعاصير الثلجية في أمريكا الشمالية.

4- العوامل الفنية: يقصد بالعوامل الفنية الأعطال الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية التي تصيب المنشآت النفطية، خاصة المصافي، وأعمال الصيانة الدورية المفاجئة، وعدم توافق نوعيات النفط المنتج مع قدرة المصافي على التكرير .

المطلب الثالث – مستقبل الاستثمار النفطي في منظمة(اوابك) واهم التحديات:

أولا- آفاق الاستثمار النفطي في اوابك:

---

[1]- أكرم الحوراني،المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأسواق المالية الناشئة،متوفر على الرابط الاتي.http://www.tishreen.shern.net

شهد قطاع الطاقة في الدول العربية زيادات كبيرة في الاستثمارات منذ العام 2004 وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الإجمالية في قطاع الطاقة قد ازداد من 150 مليار دولار خلال المدة 2005-2009، ثم إلى 220 مليار دولار خلال المدة من 2006-2010 ومن المتوقع أن ترتفع هذه الاستثمارات بصورة ملحوظة لتصل إلى 345 مليار دولار خلال الفترة من 2007-2011 أي أنها ستشكل أكثر من ضعف حجم الاستثمارات خلال المدة 2004-2008 .

ويلاحظ أن المتوسط السنوي قد ارتفع من 30 مليار دولار سنويا عام 2004 حتى 69 مليار دولار عام 2007 بسبب تسارع النشاط الاستثماري وارتفاع التكاليف، وتعد المنطقة العربية بيئة جاذبة للاستثمارات لشركات النفط الدولية، فهناك مجموعة من الحقول النفطية الناضجة والتي أصبحت في حاجة للتقييم والدراسة لما تختزنه من احتياطي قابل للاستخلاص والإنتاج بشكل تجاري[1].

ولابد هنا ذكر مصادر التمويل التي يحتاجها الاستثمار الحالي والمتوقع، إذ ستعتمد مشاريع الطاقة على القروض لتمويل 53% من متطلباتها الاستثمارية اللازمة خلال المدة 2007-2011، بينما ستبلغ حصة التمويل الذاتي 47%حيث تختلف من قطاع إلى أخر، ومن ناحية القطاع النفطي فان مشاريع الاستكشاف والإنتاج والنقل والتخزين لن تواجه مشكلة من ناحية التمويل وستعتمد على التمويل الذاتي بالدرجة الأساس، أما صناعة النفط اللاحقة فستعتمد القروض بنسبة 70% و على التمويل الذاتي بنسبة 30%[2].

ثانيا- أهم التحديات التي تواجه الاستثمار النفطي في الدول العربية اوابك:

1- الاستثمار النفطي في ظل الأزمة العالمية:

يمكن عد الأزمة ظاهرة، وهي بالمعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها كانهيار البورصة ومضاربات نقدية كبيرة أو بطالة دائمة، وتعرف كذلك بأنها فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي . إن تأثير وانعكاس الأزمة العالمية الحالية أصاب القطاع النفطي عن طريق عدة جوانب أهمها[3]:

- هبوط التوقعات المستقبلية على النفط.
- انخفاض هامش الربح نتيجة انخفاض أسعار النفط وثبات أسعار المواد الأولية.
- زيادة التشدد في الجانب الائتماني الذي جاء متزامنا مع انهيار الأسعار.
- ارتفاع مؤشر التكاليف الرأسمالية لمشاريع الصناعات الاستخراجية واللاحقة.

---

[1]- مظفر البرازي ، مصدر سابق، ص 138-139.

[2]- عاطف محمد الجميلي، مصدر سابق، ص90.

[3]- النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثاني 2009، ص14-15.

لقد مر سابقا الحديث عن التوقعات للاستثمار النفطي حتى عام 2030 والتي قدرت للدول الأعضاء بـ(961) مليار دولار لكل من (الاستكشاف والإنتاج والتكرير وعمليات تحويل الغاز إلى سائل)، وبما أن التوقعات غامضة ألان للعام 2017 فكيف هو الحال مع العام 2030.

هناك عدة محاولات قامت بها عدة دول لتلافي الارباك في وضع الاستثمار النفطي مثلا:

- طرح مناقصة مشروع(منيفة النفطي) بقيمة 10 مليار دولار.
- استثمار 1.2 مليار دولار لزيادة الطاقة في (حقل دمام) في السعودية.
- عقد اتفاقية مدتها 25 عاما مع شركة انترناشونال القابضة الألمانية لاستكشاف النفط.
- بدء العمل في مشروع إقليم كردستان العراق من قبل شركة دانه غاز(ش.م.ع).

وغيرها من المشاريع التي تحاول كسر المخاوف الجديدة.

2- حجم الاستثمار في الطاقة البديلة:

لقد بدأ الاستثمار بأبحاث الطاقة البديلة بشكل ملحوظ وتضاعف عام 2007 بعد انعقاد المنتدى الاقتصاد العالمي(دافوس)، حيث كانت إحدى قرارات المنتدى في ضرورة اللجوء إلى الطاقة البديلة، وفعلا ارتفعت الاستثمارات في الطاقة تلك بنسبة 60% لتصل إلى 148.4 مليار دولار .

3- التمويل

يعتمد هيكل التمويل لمشاريع الطاقة في الدول العربية كما تتضح من الجدول (21) على سد متطلباته من التمويل الذاتي والقروض التي تتألف مصادرها من:

- البنوك المحلية والإقليمية والعالمية- بنوك التنمية- وكالات ائتمان الصادرات- البنوك الإسلامية- السندات المحلية والعالمية.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة أن السيولة النقدية في المنطقة والعالم قد تأثرت بسبب الأزمة العالمية، من خلال مخاوف البنوك في تمويلها للمشاريع العربية، كذلك إفلاس عدد من اكبر المصارف العالمية وتأثر الودائع العربية في تلك المصارف، فضلا عن ذلك انخفاض أسعار الفائدة[1].

4-دورات أسعار النفط:

تمكنت الدول المصدرة للنفط، بقيادة منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (اوابك)، من تصحيح أسعار النفط جزئيا في ظل حرب أكتوبر 1973برفعها من 3 الى 12 دولارا للبرميل، إلا أن الدول المستوردة للنفط، وخاصة الدول الصناعية الغربية، استطاعت أن تمارس قدرا كبيرا من التأثير على آليات السوق، وخاصة في

[1]- عاطف محمد الجميلي، مصدر سابق، ص 93- 95.

جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياساتها النفطية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية (IEA)، ووضع وتنفيذ سياسات صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة. وكان من نتائج تلك السياسية خفض الاستهلاك العالمي من النفط بنحو 6 ملايين برميل يوميا خلال الفترة 1974. 1985، وتشجيع الاستثمار خارج أوبك فارتفع هذا الإنتاج بنحو 8 ملايين برميل خلال الفترة المذكورة، وهو ما انعكس في إغلاق نصف طاقة أوبك الإنتاجية (من31 مليون برميل يوميا عام 1979 إلى 15عام 1985). ومن ثم أخذت الأسعار في الانخفاض تدريجيا خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم انهارت من 28 دولارا إلى 13عام 1986[1].

إن السعر العادل الذي يسهم في مواصلة الاستثمار في قطاع النفط في الوقت الحاضر هو 70 –75 $ للبرميل(ما يُطلقُ عليه السعر العادل للنفط لفظ ربما ليس له معنى على أرض الواقع، ولا يمكن أن يُحدَّد له سعر ثابت بواسطة أي أطراف معينة، فمنذ أن عرف النفط وأسعاره كانت تتذبذب صعوداً وهبوطاً دون أن تكون هناك يد أو جهة بذاتها تستطيع تثبيته عند مستوى مُتفق عليه).

ولكن هناك سعرا مقبولا، وهو عند حدود 75 دولارا يُعد مقبولا في الوقت الحاضر، ويلاحظ إن سعر النفط في تذبذب منذ بدء الأزمة صعودا وهبوطا .

الاستنتاجات:

من تحليلاتنا التي وردت في هذا البحث نستنتج مايأتي:

1- يحتل النفط مركزا مهما بين مصادر الطاقة العالمية، كونه يمثل حجر الزاوية والمحرك الأول للعملية الإنتاجية لعموم الاقتصاديات الدولية. وتزداد أهميته النسبية جراء تزايد الطلب من خلال ارتفاع الاستهلاك الحالي والمستقبلي، ويتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط العربي إلى 39.5 مليون برميل عام 2020.

2- تشكل الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) مركز ثقل، إذ استطاعت تأمين متطلبات الاقتصاد العالمي من النفط خلال العقود الماضية، كما أنها قادرة على الاستمرار في أداء هذا الدور في المستقبل، وذلك من خلال قدراتها الواسعة من حيث الاحتياطي الذي يبلغ 56.6% من إجمالي العالم، وكذلك من حيث قدرة الإنتاج التي تغذي ثلث الإنتاج العالمي من النفط.

3- ساهمت الصناعة النفطية بشكل فاعل في تعزيز التعاون العربي عن طريق المشاريع المشتركة المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، والتي أسهمت في رفع المستوى التكنولوجي، كما أعطت الأقطار الأعضاء مركزا اقوى للتفاوض مع الشركات الدولية، واسهم التعاون المشترك في خلق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية المختلفة خارج المنظمة، عن طريق انتقال رأس المال والأيدي العاملة.

[1] -شمخي حويط،السوق النفطية الأساسيات والأسعار،بيت الحكمة،بغداد2001،ص50.

4- يلاحظ وبشدة الدور القيادي الذي يلعبه قطاع النفط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأقطار الأعضاء، إذ تساهم عائدات النفط بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في تغذية الميزانية العمومية وإدارة المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، الأمر الذي يقلل الاعتماد على الإيرادات غير النفطية.

5- تختلف مستويات نمو الطاقات الإنتاجية في معظم الأقطار الأعضاء في مدى التطور التكنولوجي واختلاف صيغ التعاون في مجال الاستثمار النفطي بين الأقطار الأعضاء والشركات الدولية.

6- هناك تأثير بارز للمتغيرات الدولية التي تقودها العولمة (الاندماج والاستحواذ، ومنظمة التجارة العالمية) في أعضاء دول اوابك، حيث تشكل ظاهرتي الاندماج والاستحواذ أثاراً سلبية من خلال تناقص فرص الاستفادة من التنافس بين الشركات التي ترغب في الاستثمار النفطي، وكذلك من خلال ضعف القدرة التفاوضية لاوابك وإمكانية تأمين التعامل مع اكبر عدد من المستثمرين، ويبرز التأثير الأخر لمنظمة التجارة العالمية طريق الاتجاه الجديد نحو التحرير المتدرج لخدمات الطاقة والذي يعد النفط احدها، مما يهدد ذلك بتناقص السيطرة على تجارة النفط وبشكل تدريجي.

التوصيات :

1- تمثل العائدات التي تحصل عليها الأقطار الأعضاء في منظمة الاوابك قسطا ثابتا مقابل استنزاف ثروة عينية قابلة للنضوب، لذا ينبغي تطوير الثروات الوطنية الأخرى ولاسيما البشرية منها، والاستثمار في مشاريع التنمية.

2- على دول اوابك أن تعمل ما تستطيع على إبعاد النفط من تأثير العامل السياسي الذي يعمل لصالح الدول المستهلكة الرئيسة للنفط.

3- إن الاستقلال الذي حصلت عليه الأقطار الأعضاء من الشركات الدولية، يخفي وراءه الوجه الأخر لسيطرة الشركات الدولية من خلال الإدارة وصيانة مشاريع الطاقة في الأقطار الأعضاء، وتظهر السيطرة من خلال تلبية متطلبات الصناعة النفطية العربية من ناحية التكنولوجيا اللازمة للاستخراج وللعمليات الوسطى واللاحقة. وهنا ينبغي مواجهة هذا التحدي عن طريق اعتماد استراتيجيات تحد من التبعية للسيطرة غير المباشرة عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي والبشري .

4- ينبغي على الأقطار الأعضاء في الاوابك إنشاء مشاريع جديدة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، للحفاظ على دورها كعامل استقرار في السوق النفطية، ولبناء قوة لمواجهة التحديات التي تبرز على السطح .

5- ينبغي التأكيد على أهمية تنمية القطاعات غير النفطية في الأقطار الأعضاء والاستفادة من العائدات النفطية، حيث ينبغي إعطاء أولوية للإيرادات غير النفطية في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

المصادر :

1. إبراهيم ناصر ،العولمة مقاومة واستثمار ،مجلة البيان،2001،العدد.
2. أكرم الحوراني ،المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأسواق المالية الناشئة، متوفر على الرابط الاتيhttp://www.tishreen.shern.net.
3. أهم الشركات الدولية المسيطرة على منابع النفط ، إحصائية 2006.
4. أنور أبو العلا ،هارولد هوتلنك واقتصاديات البترول، استعراض أطروحة دكتوراه منشورة ،متوفر على الرابط الاتي:http://twsyat.net/forum/showthread.php?t=45769
5. افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني،1988.
6. النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد الثاني 2009.
7. جيل برتان ،الاستثمار الدولي ،ترجمة علي مقلد و علي زيعور ،ط 2 ، منشورات عويدات ، بيروت 1982.
8. جاك دولوناي، جان ميشيل شارلييه، الجانب الخفي من تاريخ البترول،ترجمة محمد سميح السيد،ط.1987.
9. عبد القادر معاشو، الاوابك منظمة إقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي ،يصدر عن المنظمة،الكويت1982
10. عادل سماره ،في النفط والامبريالية والعولمة القطرية ،مركز المشرق العامل في الدراسات الثقافية والتنموية-رام الله-أب 2006 متوفر على الرابط الاتي http://www.kanaa nonline.org/artices/00006.pdf
11. ستار جبار خليل، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ،مجلة بحوث الوطن العربي،الجامعة المستنصرية،العدد 15، ألسنه 2004.شمخي حويط ،السوق النفطية الأساسيات والأسعار ،بيت الحكمة،بغداد2001 .
12. صلاح نعمان عيسى ،دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية ،مطبعة الإرشاد،بغداد1982 .
13. فاليري مارسيل، جون ف. ميتشل ،عمالقة النفط؛ شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط: متوفر على الرابط الآتي-http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb150990 112483&search=books
14. مورافيوف، استغلال آبار البترول والغاز ، دار مير للطباعة والنشر ،موسكو 1980 .

15. محمد محروس إسماعيل ،اقتصاديات البترول والطاقة ،دار الجامعات المصرية1988 .

16. ميشيل شوسود وفسكي، عولمة الفقر- تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بغداد، 2001.

17. لطيف العبيدي ،العولمة في الفكر السياسي المعاصر ،مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد(6-7)1999